



منظمة العمل العربية



ورشة عمل تنسيقية
" لكبار المسؤولين فى معلومات سوق العمل
وإحصاءات العمل فى البلدان العربية "
(الغردقة ، 3 - 5 / 12 / 2012)

ورقة عمل
التحديات التى تواجه معلومات سوق العمل
من واقع التقرير الدورى لإحصاءات العمل
فى البلدان العربية
الصادر عن منظمة العمل العربية

إعداد : مديحة عبد الحليم سليمان
مدير إدارة إحصاءات العمل
الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء
جمهورية مصر العربية



الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



منظمة العمل العربية



جمهورية مصر العربية

ورقة عمل

التحديات التي تواجه معلومات سوق العمل
من واقع التقرير الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية
الصادر عن منظمة العمل العربية

مقدمة لورشة العمل التنسيقية "لكبار المسئولين في معلومات سوق العمل
وإحصاءات العمل في البلدان العربية"

المنعقدة خلال الفترة من 3-5 ديسمبر 2012 بالغردقة- جمهورية مصر
العربية

إعداد: مديحه عبد الحليم سليمان
مدير ادارة احصاءات العمل
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ورقة عمل

التحديات التي تواجه معلومات سوق العمل "من واقع التقرير الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية"

عناصر الورقة:

- أولاً : أهمية إحصاءات العمل في البلدان العربية
- ثانياً : الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية وملامح التطوير
- ثالثاً : تحديات إعداد الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية
- رابعاً : الحلول المقترحة للتغلب على تلك التحديات

أولاً : أهمية إحصاءات العمل في البلدان العربية:

تمثل الإحصاءات الرسمية القاعدة الأساسية لصياغة ومراقبة السياسات، ويحدد المبدأ الأول من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الخاصة لعام 1994، "إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والافراد من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم المؤسسات الإحصائية المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين."

وعلى نفس القدر من أهمية المبادئ التي تنظم عمل المؤسسات الإحصائية الوطنية تأتي الأطر المتعلقة بالمفاهيم الإحصائية المختلفة التي تهدف بالإضافة إلى رفع جودة الإحصاءات، إلى ضمان اتساق هذه الإحصاءات على المستويين الزمني والجغرافي. وقد يكون التعريف الواسع والعملية لإطار مفهوم الإحصاءات الرسمية هو المجموعة الكلية للقوانين والخطط المرجعية التي وضعتها الوكالات العالمية من أجل إنتاج إحصاءات وطنية رسمية متماسكة، متسقة، وقابلة للمقارنة. الأمر الذي يستدعي اقتراح استراتيجية لتعزيز الإحصاءات الرسمية، الاجتماعية والاقتصادية، المتاحة على الصعيد الإقليمي من أجل سياسات تستند على حقائق، والترويج لجهود إقليمية تعاونية واقعية بهدف زيادة الاتساق وتوحيد المقاييس في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ الاهتمام بإحصاءات العمل- كجزء لا يتجزأ من الإحصاءات الرسمية- منذ بدايات القرن العشرين، حيث عنيت الوكالات الدولية بوضع مبادئ وقواعد وتوجيهات مرجعية دولية أمام جميع بلدان العالم من أجل المساعدة في إنتاج إحصاءات وطنية معبرة وقابلة للمقارنات الدولية.

وإحصاءات العمل تشمل جميع البيانات ذات العلاقة بسوق العمل وهي أداة لتوضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد البشرية المتاحة في تحقيق الاهداف التنموية للمجتمع.

وتحددت الخطوط العريضة لإحصاءات العمل وترسخت هيكلتها ومعالمها ومفاهيمها عبر سلسلة من الجهود الدولية المتواصلة وخاصة في مطلع القرن العشرين من خلال الجهود البارزة لمنظمة العمل الدولية، حيث انتظمت تحت مظلتها العديد من المؤتمرات الدولية لإحصائي العمل والتي بدأت منذ المؤتمر الأول عام 1923، وشارك في عضوية هذه المؤتمرات ممثلين وخبراء من الاطراف الثلاثة (حكومات، أصحاب عمل، عمال) الأعضاء في منظمة العمل الدولية وكذلك مراقبين من جهات أخرى، تم تحديدهم من قبل مجالس إدارات منظمة العمل الدولية المتعاقبة وفق نظم محددة .

وتتولى هذه المؤتمرات دراسة وتحديث وضع التوصيات والمفاهيم الدولية لإحصاءات العمل أخذه في الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية بفعل التطور التاريخي.

ومن أهداف إحصاءات العمل:

- توفير البيانات والمعلومات الأساسية الخاصة بالعمل وتوفير مرجعا للتواصل المعلوماتي في مجال سوق العمل.
- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة والحديثة بما يبسر دراسات متعمقة في سوق العمل.
- دعم قدرة متخذي القرار في التعامل مع قضايا توفير فرص العمل والبطالة بفعالية.
- التعرف على عدد العاطلين، حسب الخصائص المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالفجوة النوعية في هذا الشأن، خاصة وما تتعرضه له الإناث في سوق العمل العربية من تحيز نحو تفضيل الذكور.
- التنبؤ باتجاهات العرض والطلب في المستقبل.

ونظراً لأهمية إحصاءات العمل اعتمد المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل منذ عام 1925 توصيات بشأن إحصاءات البطالة استناداً إلى بيانات من سجلات تأمين البطالة أو وكالات التوظيف أو تعداد السكان وفي ذلك الوقت كانت مفاهيم العمل والعمالة والبطالة

المتفق عليها تعنى أنشطة تدفع مباشرة أو غير مباشرة نقداً أو عيناً، ثم شهدت السنوات المتتالية توسعاً كبيراً في إحصاءات العمل في العديد من البلدان إذ أن تقنيات المسح بالعينة قد فتحت الطريق لمزيد من بيانات شاملة عن العمل والبطالة.

وفي إطار سعي الدول العربية المتواصل لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات البطالة أصبحت عملية تطوير إحصاءات العمل ونظم معلومات سوق العمل من الركائز الأساسية لصياغة البرامج والخطط ووضع السياسات التي تتماشى مع الواقع والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دول المنطقة العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة. وفي ظل النقص الذي تعاني منه معظم الدول العربية والمتمثل في غياب أو قلة توافر البيانات والمعلومات الواقعية الدقيقة والحديثة عن سوق العمل في التوقيت المناسب لا يمكن تنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات الهادفة للنهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات البطالة بفعالية وذلك لعدم استجابتها للواقع العملي والأوضاع الراهنة على المستويين القومي والإقليمي بسبب اعتماد الباحثين ومحلي البيانات والمخططين ومتخذي القرار على معلومات عن سوق العمل غير موضوعية وغير متسقة، ومن ثم تبرز الحاجة لبناء شبكة عربية لمعلومات سوق العمل كآلية للتواصل بين أطراف الإنتاج في الوطن العربي لتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة المحدثة باستمرار حول أوضاع وخصائص السكان والقوى العاملة ورصد اتجاهات التشغيل وحركة القوى العاملة العربية داخل كل دولة عربية. ولا يوجد خلاف على أهمية إحصاءات العمل وعلى أهمية توفيرها بالقدر المناسب وفي الوقت الملائم وبالذقة المناسبة لواجب الخطط الاقتصادية والاجتماعية وكذلك للباحثين والدراسين.

وتتسم أسواق العمل في الدول العربية بتباينات عديدة وبتشابهات أيضاً تجعلها تمر بتحديات تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مع انتشار البطالة المقنعة والتشغيل الناقص والانخفاض في معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي الذي يقابله الارتفاع في معدلات الإعاقة، إلى جانب ارتفاع وتأثر نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة، مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة الناتج عن عدة عوامل منها ضعف معدلات الاستثمار، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل، وتواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة، مما ترتب عليه استفحال مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب والمتعلمين.

وقد أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً لإيجاد حلول لهذه التحديات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ووضعت من أجل ذلك حزمًا من السياسات الاقتصادية والبرامج الإنمائية

والإصلاحية بهدف تحرير الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والتكيف والنمو، ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، وتنويع الهياكل الإنتاجية ومصادر الدخل، وتطوير التعليم وتنمية المهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التشغيل والإنتاجية ومستوى الدخل.

ومنظمة العمل العربية تعمل جاهدة علي توفير ما تحتاجه حكومات الدول العربية وأي هيئات أو منظمات وطنية من بيانات وإحصاءات ومؤشرات متعلقة بسوق العمل ونشرها في كتاب دوري، كذلك تسعى المنظمة لتأسيس الشبكة العربية لإحصاءات سوق العمل.

وبالتالي فإن توفير معلومات عن أوضاع ومتغيرات سوق العمل تخدم الباحثين والمخططين ومتخذي القرار في التحليل الوصفي والمتعمق لسوق العمل ووضع السياسات المستندة الى الحقائق في مجال التشغيل وتوفير فرص عمل لائقة للشباب.

كذلك فإن توفر معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة وحديثة عن سوق العمل يمكن الباحثين من التعرف على اتجاهات السوق وتحديد نقاط المواجهة الملائمة وأساليب التدخل الفعالة التي يمكن قياس أثرها طبقاً لرد فعل السوق.

وقد أوضحت التقارير الدولية أن غياب البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة والحديثة يؤدي إلي عدم وجود دراسات جادة في مجالات وقضايا العمل والعمال، كما أن غياب هذه البيانات قد أثر سلباً على مقدرة متخذي القرار في التعامل مع مشاكل البطالة بطرق فعالة واتخذت العديد من القرارات التي لم تكن هناك آليات لقياس أثرها، وبالتالي لا يستطيع أي باحث أن يقدم تدخلات جديدة للتغلب علي عدم فعالية الحلول. وحيث أن المعلومات المطلوبة لإدارة سوق العمل هي معلومات ناتجة عن جهود تعاونية من جهات متعددة فإن ذلك يفرض أن يكون بينها قدرًا من التجانس والترابط حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة من تلك المعلومات.

لذلك قامت منظمة العمل العربية بطرح محاولة جادة لتنظيم وتوفير البيانات اللازمة لدعم المؤسسات المسؤولة عن سوق العمل وتوفير آليات حديثة للعمل بها وذلك لزيادة قدرتها على المساهمة في تقليل نسب البطالة، وتحقيق التشغيل الأمثل لليد العاملة، وتوفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرار وأصحاب الأعمال والباحثين عن وظائف. ويأتي هذا الطرح من خلال بناء شبكة لمعلومات سوق العمل العربية لتوفير البيانات الإحصائية التي تصور واقع القوى البشرية داخل كل دولة، والمعلومات الدقيقة حول السكان والقوى العاملة وتوزيع هذه القوى وفقاً للمهن والنوع وفئات السن والحالة التعليمية ومستوى الأجور وبما يحقق ما يلي:

- التعرف على التغييرات التي يشهدها سوق العمل في كافة القطاعات ورصد اتجاهات الحركة وبما يحقق التدخل الفعال لمواجهة آثار تلك الحركة واتجاهاتها.
- سرعة الحصول على المعلومة وأثر ذلك علي سرعة اتخاذ القرار وحل الأزمات.
- تكامل المعلومات واتساقها بما يرفع قدرة متخذي القرار على التعامل مع المشاكل والأزمات والوصول إلى الحلول المناسبة.
- توافر المعلومات وأثره على سلامة وصحة الدراسات التي تتناول المشاكل وبالتالي واقعية ما تصل إليه من توصيات واقتراحات وحلول.
- سرعة قياس النتائج للقرارات التي تتخذها السلطات والإدارات المعنية من خلال وجود مؤشرات قياسية ومقارنة وأثر ذلك في ترشيد تلك القرارات والتدخل لتصحيح مسارها الإصلاحي.
- عمل الإسقاطات المستقبلية لعناصر المشكلة وتحديد التدخلات الملائمة لمواجهة الاحتمالات التي تكشف عنها تلك الإسقاطات.
- تحقيق درجة عالية من الشفافية أثر ذلك على تقليل الفجوة المعرفية بين الجهات المسؤولة عن حل المشاكل مع زيادة التركيز علي الحل.
- إمكانية الربط المستقبلي بين كافة المؤسسات المؤثرة في مواجهة المشكلة وبالتالي تحسين المناخ لمتخذي القرار في التعامل مع تلك المشكلة.
- تقليل النفقات الخاصة بالاتصالات والبريد والتكاليف الخاصة بالنماذج والمستندات المستخدمة داخل كل دولة واستبدالها بالوسائل التكنولوجية الحديثة للاتصالات.

ثانياً : الكتاب الدوري لإحصاءات العمل وملاحح التطوير:

تأتى أهمية الكتاب الدوري بإعتباره الوثيقة العربية الوحيدة المعنية بإحصاءات العمل على مستوى الوطن العربي والمعتمدة لدى جامعة الدول العربية. وتحرص منظمة العمل العربية على إصداره بدورية منتظمة كل سنتين منذ عام 1991.

وإستجابة لتوصيات الندوة القومية " حول الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل وأثرها على إحصاءات العمل" والتي عقدت في شرم الشيخ خلال الفترة من 15-17 ديسمبر 2009، والتي أوصت بدعوة منظمة العمل العربية واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا لتنظيم إجتماع خبراء لمناقشة وتطوير الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية ووضع أسس لتطوير الكتاب شكلاً وموضوعاً ومحتوى، حيث تم عقد اجتماع خبراء تطوير الكتاب

الدوري لإحصاءات العمل فى القاهرة خلال يومى 29، 30 يونيو 2010 بمكتب العمل العربى.
وتمثلت أهداف الإجتماع فىما يلى:

- إستعراض إحصاءات العمل فى بعض البلدان العربىة.
- تطوير وتحديث الكتاب الدورى لإحصاءات العمل وفقاً للإحتياجات العربىة.
- تحسين أدوات جمع ومعالجة المعلومات الإحصائىة.
- دعم الأطر الفنىة العاملة فى إحصاءات العمل فى منظمة العمل العربىة.
- توفير التقنات والبرامج الإحصائىة لجمع ومعالجة البىانات الإحصائىة.
- تدعىم محتوى الكتاب الدورى لإحصاءات العمل بأشكال ورسوم بىانىة للتعبىر عن بعض الظواهر والإتجاهات.
- الخروج بمنهجىة وملامح أكثر فعالىة للكتاب الدورى لإحصاءات العمل.

وقد انتهت مناقشات الخبراء المشاركون فى الإجتماع بشأن تطوير الكتاب الدورى لإحصاءات العمل الى التوصيات التالىة:

1- توصيات خاصة للبلدان العربىة:

- دعم وتعزىز القدرات البشرىة فى الأقسام المعنىة بإحصاءات العمل فى وزارات العمل.
- مواكبة تطور استخدامات تكنولوجيا الحواسب والاتصالات ونظم المعلومات فى إحصاءات سوق العمل.
- أهمية التنسىق والتعاون وتشكىل اللجان الفنىة المشتركة بىن الأجهزة المعنىة بإحصاءات العمل فى وزارات العمل والمؤسسات الرسمىة الأخرى وخاصة الأجهزة الإحصائىة الوطنىة بشأن إنتاج إحصاءات العمل المختلفة.
- أهمية تعزىز إنتاج ونشر إحصاءات العمل فور إعدادهما بالسرعة الممكنة وبمختلف وسائل النشر المتطورة للإستفادة منها .
- التأكىد على أهمية تعزىز الوعى الإحصائى بمختلف وسائل الإعلانات.
- دعوة الأجهزة المعنىة بإحصاءات العمل العربىة بمراعاة الإلتزام بالمفاهىم والتعارىف والمصطلحات الدولىة المعيارىة وطرق جمع وتحلىل البىانات الإحصائىة، وكذلك

- مختلف التصنيف الدولية (الإقتصادية والمهنية والحالة العملية والمستوى التعليمي) مع مراعاة الاطلاع على المستحدث منها من خلال الرصد الدائم لها.
- دعوة البلدان العربية للإلتزام بقرار مؤتمر العمل العربي بدورته السادسة والثلاثين بشأن إعتقاد التصنيف المهني المعياري للمهن الذي أصدرته منظمة العمل العربية عام 2008.
 - ضرورة قيام الأجهزة الإحصائية العربية بتحديد نقاط إرتكاز - ضابط إلتصال - ليتولى تزويد منظمة العمل العربية بالبيانات الإحصائية المطلوبة.
 - أهمية أن تتصف إحصاءات العمل بالحدائثة والمصدقية والشفافية والجودة حتى يمكن الإستفادة منها بالطرق المثلى.
 - دعوة البلدان العربية الى تنفيذ منهجية تعمل على توحيد أسلوب وطرق إنتاج إحصاءات ومؤشرات سوق العمل مع مراعاة إعداد الإحتياجات القطرية الخاصة لكل بلد بمنهجية أخرى .
 - دعوة البلدان العربية بإضافة أسئلة محددة ومختصرة عن البيانات المطلوبة والغير متاحة لإحصاءات العمل في استمارات التعدادات السكانية ، وكذلك في إستمارات مسوحات القوى العاملة وتكلفة المعيشة (الدخل والانفاق والاستهلاك).
 - ضرورة إعداد وتنفيذ إستراتيجية خاصة لإحصاءات العمل في البلدان العربية تسعى للنهوض بالإحصاءات العامة وإحصاءات العمل على وجه الخصوص.

2- توصيات خاصة لمنظمة العمل العربية :

- أ- يجب مراعاة مايلي بالنسبة للنواحي الشكلية للكتاب الدوري لإحصاءات العمل:
 - أن يكون الكتاب أصغر حجماً وأقل عدداً بالنسبة للصفحات وأن يطبع طويلاً.
 - تحسين نوعية الورق المستخدم بحيث يكون أكثر نعومة وجملاً.
 - مراعاة توحيد شكل تصميم الجداول في الكتاب .
 - أهمية إستخدام اللغتين العربية والإنجليزية عند إعداد الجداول.
 - إستخدام فواصل ملونة بين أجزاء الكتاب.
 - وضع هامش المصادر في أسفل الصفحة وعلى اليمين.

- تطوير أسلوب طباعة وإخراج الكتاب الإحصائي ليكون أكثر جاذبية للمستخدم .
- أن يتم ترقيم صفحات الكتاب آلياً وليس يدوياً.
- إتباع أسلوب موحد وآلي في إعداد وطباعة بيانات وملاحظات محتويات الكتاب.
- أن تتم طباعة الكتاب الإحصائي ورقياً والكترونياً على C.D كل سنتين.
- يجب أن لا يحتوي الكتاب الإحصائي على أي دراسة تحليلية، وإنما الدراسات التحليلية تكون في النشرات المتخصصة.
- أن يتضمن الكتاب الإحصائي توضيحاً للمصطلحات والمعدلات التي يضمها.
- يتم إعداد نموذج لإستيفاء بيانات الكتاب الدوري لإحصاءات العمل، على أن يشار على غلافه إلى أسم الدولة وأسم مستوفي البيانات وبيانات تعريفية أخرى مثل أسم الإدارة المعنية بالبيانات المستوفاة .
- أن يتم إعداد دليل إسترشادي للمفاهيم والتعاريف وأدوات القياس المستخدمة في الكتاب الإحصائي يرسل مع نموذج إستيفاء البيانات الى البلدان العربية.

ب- أن يحتوي الكتاب الإحصائي على الإطار العام المحدد والذي يتكون من الأقسام الرئيسية التالية:

- السكان : حسب النوع
- السكان النشيطون إقتصادياً (المستخدمون والبطالة) : حسب النوع والفئات العمرية والحالة التعليمية.
- العمالة (المستخدمون) : حسب النوع والفئات العمرية والتوزيعات المختلفة حسب النشاط الإقتصادي والمهن الرئيسية والحالة العملية والحالة التعليمية.
- البطالة : حسب النوع والفئات العمرية والحالة التعليمية.
- الاجور: حسب النوع وأقسام النشاط الإقتصادي.
- ساعات العمل : ساعات العمل حسب النوع وأقسام النشاط الإقتصادي.
- الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك : الرقم القياسي العام.
- الإصابات المهنية : حسب العضو المصاب ونتيجة الإصابة والأمراض المهنية.

- المنازعات المهنية : حسب انواع المنازعات ونتيجة المنازعات.
- التدريب المهني : حسب عدد المراكز والطاقة القصوى والفعالية والملتحقين والخريجين منها.
- تتقل اليد العاملة العربية : وتشمل العمالة العربية المتنقلة والعمالة الأجنبية الوافدة وتتضمن بيانات حسب البلد الأصلي للعمالة العربية المتنقلة والوافدة إن أمكن حسب النشاط الإقتصادي ، ونوع التصريح الممنوح.
- حذف بقية الإحصاءات الغير أساسية مثل الإنتاجية وغيرها من الجداول الإحصائية الأخرى التي تتعارض مع هذا الإطار، مع مراعاة بناء الإحصاءات الأساسية والمطلوبة وذات المغزى وحذف الجداول الغير معبرة.

3- توصيات عامة:

- ضرورة دعم الأطر الفنية العاملة بإحصاءات العمل كماً والعمل على زيادة مهارات الإحصائيين بمنظمة العمل العربية.
- أهمية توفير التقنيات والبرامج الإحصائية اللازمة لجمع وإعداد ومعالجة إحصاءات العمل.
- أهمية الحفاظ على دورية إصدار الكتاب الإحصائي كل سنتين.
- أهمية نشر الوعي الإحصائي عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- أهمية التعاون بين منظمة العمل العربية والمنظمات العربية المتخصصة في مجال إحصاءات العمل.
- تأكيد التعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال إحصاءات العمل.
- دعوة منظمة العمل العربية لعقد ورش عمل للمسؤولين المعنيين بإحصاءات العمل في وزارات العمل العربية ونظرائهم في الأجهزة الإحصائية الرسمية المعنية بإحصاءات العمل بهدف دعم التعاون والتنسيق ومواجهة المشاكل التي يواجهونها.
- أهمية قيام منظمة العمل العربية بعقد إجتماعات دورية، مرة على الأقل سنوياً لفريق الخبراء الإحصائيين لتقييم مدى تطور الكتاب الدوري لإحصاءات العمل حتى يتحقق الهدف المنشود.

- دعوة منظمة العمل العربية بالإسراع بإنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل
لما لها من دور أساسي في خدمة إحصاءات العمل.

• **الأسس التي تم وضعها لتطوير الكتاب الدوري لإحصاءات العمل :**

تم وضع أسس تطوير الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية شكلاً وموضوعاً ومحتوى بما يتوافق مع احتياجات مستجدات سوق العمل وذلك من خلال:

- وضع قواعد موحدة لمنهجية إعداد إحصاءات العمل على المستوى العربي من حيث توحيد المفاهيم والتعاريف وأسلوب جمع ومعالجة البيانات والمعلومات الإحصائية وفق التوصيات والمنهجيات الدولية مع مراعاة الخصوصية العربية وتوجهات منظمة العمل العربية في هذا المجال.

- تطوير محتوى الكتاب بحيث يصبح أكثر شمولية وواقعية.

- تحسين مضمون الكتاب بما يتوافق مع الإستخدامات في سوق العمل.

- تطوير حجم وشكل وطباعة الكتاب والسعي للإستفادة من تكنولوجيا الإتصالات وتقنية البرامج الإحصائية اللازمة لجمع ومعالجة البيانات والمعلومات الإحصائية.

• **ملامح تطوير الكتاب الدوري:**

تتفياً لتوصيات إجتماع خبراء إحصاءات العمل المشار اليه تم تطبيق ما يلي عند تحديث الكتاب الدوري لعام 2012:

1- من حيث الشكل:

- توحيد شكل وتصميم الجداول في الكتاب.

- إضافة عناوين في رأس وتذييل كل صفحة من صفحات الكتاب.

- إعداد الجداول باستخدام اللغتين العربية والإنجليزية.

- تخصيص لون محدد لكل فص من فصول الكتاب.

- إستخدام الصور التي تشير الى محتويات كل فصل من فصول الكتاب.

- تطوير أسلوب طباعة وإخراج الكتاب الإحصائي ليكون أكثر جاذبية للمستخدم.

2- من حيث المحتوى والمضمون:

- اضافة بعض المؤشرات التي من الممكن ان تثرى التقرير مثل معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة وفقا للنوع على مستوى البلدان العربية.
- اضافة التوزيعات النسبية بالاضافة للأعداد المطلقة.
- اضافة بعض الاشكال البيانية للمؤشرات المقارنة بين الدول العربية.

• الملامح الرئيسية للكتاب الدوري لإحصاءات العمل (العدد التاسع عام 2012)

بناء على توصيات اجتماع خبراء احصاءات العمل لتطوير الكتاب الدوري لاحصاءات العمل يحتوي الكتاب الدوري على اثني عشر فصل كالتالي بالإضافة إلى تقديم من معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية وأهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة في إعداد الاحصاءات المتضمنة بالكتاب :

الفصل الاول: جداول مجمعة للبلدان العربية تشمل:

1. تقديرات حجم السكان في منتصف السنة في البلدان العربية للسنوات (2008 - 2011).
2. السكان النشيطون اقتصاديا / قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب النوع والدولة وفقا لأحدث سنة متاحة .
3. معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في الدول العربية حسب النوع وفقا لأحدث سنة متاحة.

4. معدل البطالة في البلدان العربية حسب النوع وفقا لأحدث سنة متاحة.

الفصل الثاني: جداول توزيع السكان في منتصف السنة حسب النوع للسنوات (2008 - 2011) في البلدان العربية.

الفصل الثالث: جداول توزيع السكان النشيطون اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب النوع وفئات السن والحالة التعليمية وفقا لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل الرابع: جداول توزيع العمالة (المستخدمون) حسب النوع وفئات السن والحالة التعليمية والنشاط الإقتصادي والمهن الرئيسية والحالة العملية وفقا لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل الخامس: جداول توزيع المتعطلين ومعدل البطالة حسب النوع وفئات السن والحالة التعليمية وفقا لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل السادس: يشمل جداول متوسط الاجر الشهري حسب النشاط الاقتصادي والنوع وفقاً لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل السابع: جداول متوسط ساعات العمل الاسبوعية حسب النشاط الاقتصادي والنوع وفقاً لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل الثامن: جداول الرقم القياسي لاسعار المستهلكين خلال الفترة (2007-2012) في البلدان العربية.

الفصل التاسع: جداول اصابات العمل حسب العضو المصاب وسبب الاصابة ونتيجة الاصابة وفقاً لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل العاشر: جداول تصاريح العمل الصادرة للعمالة العربية والاجنبية حسب الجنسية والنوع والحالة التعليمية والمهنة والنشاط الاقتصادي ووضعيتها التصريح وفقاً لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل الحادي عشر : جداول عدد مراكز التدريب المهني وعدد المتدربين والخريجين وبرامج التدريب ودرجة المهارة وفقاً لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

الفصل الثاني عشر: جداول قضايا المنازعات العمالية حسب النتيجة وفقاً لأحدث سنة متاحة في البلدان العربية.

• أهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة بالكتاب الدوري:

1- النشاط الاقتصادي والسكان النشطين اقتصادياً:

ينص مفهوم النشاط الاقتصادي الذي اعتمده الوكالة الدولية (مؤتمر خبراء إحصاءات العمل عام 1982) لقياس عدد السكان النشطين اقتصادياً والمنصوص عليه من قبل نظام الحسابات القومية على أن السكان النشطين اقتصادياً هم جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية ، وخلال فترة زمنية محددة (الفترة المرجعية).

فرق الاجتماع الـ 13 لخبراء إحصاءات العمل بين كل من السكان النشطين حالياً والسكان النشطين عادةً حيث يقاس النشاط الاقتصادي الحالي لفترة مرجعية قصيرة (أسبوع واحد في الغالب) في حين أن النشاط الاقتصادي المعتاد يقاس لفترة مرجعية أطول (12 شهر) ويشمل تعريف السكان النشطين اقتصادياً كل من العاملين والعاطلين عن العمل. ويعرف السكان النشطين حالياً بقوة العمل.

2- المشتغلون:

يتم تعريفهم بأنهم الأفراد الذين يزاولون أعمالاً من الأنشطة الاقتصادية (لمدة ساعة أو أكثر خلال الفترة المرجعية) مقابل أجر أو ربح أو بدون أجر (في مزرعة الأسرة أو الأعمال التجارية) أو الأشخاص الذين لديهم وظيفة أو أعمال بصورة مؤقتة.

3- المتعطلون

يتم تعريف الأفراد العاطلين عن العمل بأنهم الذين لا يعملون وليس لديهم ارتباط بوظيفة خلال الفترة المرجعية للبحث ولكنهم يقدرّون على العمل ويرغبون فيه ومستعدون له إذا اتاحت لهم الفرصة ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه.

4- المهنة

نوع العمل الذي مارسه الشخص خلال الفترة المرجعية أو نوع العمل الذي مارسه قبل أن يصبح عاطلاً عن العمل أو العمل الذي ينشده في المستقبل بغض النظر عن وضع الشخص في النشاط الإقتصادي. كما تعرف المهنة بأنه العمل الذي عادة يدر دخلاً للأفراد وإذا كان الفرد لديه أكثر من مهنة خلال الفترة المرجعية، فالمهنة التي يقضي فيها أكبر عدد من ساعات العمل تعتبر مهنته الرئيسية. وفي حالة ما إذا كان أمضى وقتاً متساوياً في مهنتين، فالتى توفر أكبر دخل تعتبر المهنة الرئيسية .

5- النشاط الإقتصادي

لمن يعمل داخل المنشأة : هو نوع العمل الرئيسى الذى تقوم به المنشأة التى يعمل بها الفرد، بغض النظر عن طبيعة عمله ومهنته، فالسائق الذى يعمل فى مصنع مكرونة يكون النشاط الإقتصادى للمنشأة صناعة المكرونة.

لمن يعمل خارج المنشآت: فإن النشاط الإقتصادى بالنسبة له يستمد من العمل الذى يقوم به فمثلاً بائع الخضراوات المتجول يكون نشاطه الإقتصادى تجارة الخضراوات بالتجزئة والمزارع أو العامل الزراعى يكون نشاطه الإقتصادى الزراعة.

6- علاقة المشتغل بعمله وهذه الحالات العملية هي:

يعمل بأجر: يقوم الفرد بعمل لحساب الغير مقابل أجر نقدى أو عينى ويشمل الأفراد المتكسبين لأجر أو راتب شهري أو المتدرب على صنعة ولم يحصل على عائد.

يعمل لحسابه: الفرد الذى يعمل لحسابه ولا يستخدم عاملين أو من يعمل بمفرده. وإذا شارك فرد أو أكثر فى عمل ولم يعمل لديهم أحد ومن يعمل مقابل عمولة يدخل ضمن من يعمل لحسابه.

صاحب عمل: الأفراد الذين يديرون أعمال خاصة بهم أو يزرعون أرضهم أو يرعون أغنامهم ويعمل لديهم آخريين فى هذه الأعمال.

يعمل لدى الأسرة بدون أجر: الأفراد الذين يعملون فى مشاريع أسرية أو الزراعة بدون أجر. ولا يعتبر العمل التطوعى نشاط إقتصادى، والفرد الذى يعمل فى نشاط تطوعى لا يعتبر مشتغلاً.

7- العضو المصاب :

يقصد به موضع الإصابة من الجسم : الرأس أو العنق أو الأطراف 000 الخ 0

8- السبب الخارجى للإصابة :

يقصد به نوع الحادث أو الآلات التى سببت الإصابة مثل حوادث المركبات بأنواعها أو حوادث الطيران أو التسمم أو حوادث السطو أو الحوادث ذات الطبيعة الصناعية 00 الخ 0

9- طبيعة الإصابة :

يقصد به نوع الإصابة فى الموضع الذى أصيب من الجسم مثل كسر أو خلع أو التواء أو جرح أو تهتك أو إصابة سطحية 000 الخ 0

10- نتيجة الإصابة:

يقصد بها ما نتج عن حدوث الإصابة مثل شفاء أو عجز جزئى أو كلى أو وفاه أو مازال تحت العلاج 0

12- جملة ساعات العمل المدفوع عنها أجر:

هى عدد الساعات التى يتقاضى العاملون عنها أجراً نقدياً وتشمل علاوة على ساعات العمل الفعلية الساعات المحتسبة بأجر فى أيام العطلات الأسبوعية والرسمية والأجازات (أصلية وإضافية) 0

13- جملة الأجور النقدية:

هي إجمالي الأجور النقدية عن فترة الصرف قبل خصم أية استقطاعات منها وهي تشمل الأجر الأصلي والإضافي والبدلات الدورية وإستحقاقات دورية أخرى مثل العمولات ومكافآت الإنتاج الدورية⁰

ثالثاً : تحديات إعداد الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية:

1- عدم توافر بيانات دورية أو سلاسل زمنية للتعدادات ومسوح القوى العاملة المتخصصة في بعض الدول العربية مثل لبنان والسودان وجيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا والامارات.

2- عدم استجابة بعض الدول لطلب المنظمة باستيفاء الاستبيان الخاص بقاعدة بيانات الكتاب الدوري لإحصاءات العمل حيث لم تتعدى الردود نصف عدد البلدان العربية هي (الأردن، البحرين، المغرب، سوريا، مصر، السودان، الكويت، السعودية ، فلسطين ، قطر، عمان) مما يؤدي الى الاستعانة بالإحصاءات الرسمية القديمة وبتقديرات المنظمات العربية والدولية وجامعة الدول العربية وبعض منظماتها ومنظمة العمل الدولية والاسكوا والامم المتحدة ، علما بأن الاحصاءات الحديثة التي تخص البلدان العربية في إصدارات هذه الجهات المذكورة محدودة ، ولعدد قليل من البلدان العربية في مجال التشغيل والبطالة ، لذا فإن وحدة إحصاءات العمل تكون مضطرة لاستكمال البيانات الأساسية بصورة تقديرية، واستنادا على مؤشرات رسمية سابقة وصادرة عن تلك الدول وتكون قريبة من الواقع.

وكذلك يتم في بعض الاحيان الاستعانة بالمواقع الالكترونية للأجهزة الاحصائية ووزارات العمل بالبلدان العربية.

3- كثير من البلدان العربية تعتبر بيانات التشغيل والاستخدام والبطالة سرية وغير قابلة للتداول، وبالتالي تكون المعلومات المتاحة عنها مختصرة مما يعوق استخدامها أو تحليلها.

4- تأخر النشر وبالتالي صعوبة توفير بيانات حديثة عن إحصاءات القوى العاملة في العديد من البلدان العربية مما يؤدي الى تقادم البيانات الإحصائية وعدم الإستفادة منها.

5- عدم الإستقرار الأمني والسياسي وضعف الموارد المالية والموارد البشرية في بعض البلدان العربية، حيث ان الاوضاع غير المستقرة في العديد من البلدان العربية مثل الصومال والعراق والسودان وموريتانيا وجيبوتي ولبنان، تؤدي الى ضعف بيانات القوى العاملة أوعدم وجودها أصلاً، وكذلك تفاوت تقديراتها حتى داخل البلد الواحد وخاصة تقديرات البطالة والاستخدام والتدريب المهني واصابات ومنازعات العمل وغيرها .

6- ضعف التعاون الاحصائي بين المنظمة والجهات العربية المعنية باحصاءات العمل مثل وزارات العمل والاجهزة الاحصائية وغيرها في البلدان العربية مما يؤدي الى صعوبة توفير المعلومات الإحصائية المطلوبة و ينعكس سلبيا على محتوى الكتاب الاحصائي .

7- تعدد مصادر الإحصاءات الرسمية في بعض البلدان العربية مما يؤدي الى إنتاج بيانات إحصائية ذات معايير وتعريف مختلفة وبالتالي بيانات متضاربة تؤدي الى الإرباك وضعف المصادقية.

8- اختلاف المفاهيم والتعاريف أو المصطلحات المستخدمة في عملية جمع البيانات، مثل اختلاف الفترة المرجعية والفئات العمرية المستخدمة لتعريف المشتغلين والمتعطلين، وكذلك اختلاف التصنيفات المعيارية للمهنة والنشاط الاقتصادي المستخدمة في إعداد تلك الإحصاءات.

9- صعوبة مقارنة البيانات بين الدول لاختلاف دورية صدور البيانات.

10- صعوبة الحصول على احصاءات العمل من دول المغرب العربي خاصة الجزائر لتوافر الاصدارات والاحصاءات باللغة الفرنسية فقط.

رابعاً : الحلول المقترحة للتغلب على تلك التحديات:

1- توحيد الاسلوب المستخدم لجمع البيانات الخاصة باحصاءات العمل :

تعتبر الأجهزة الإحصائية الرسمية الوطنية في جميع البلدان العربية هي المصدر الرئيسي لجميع الإحصاءات الرسمية في هذه البلدان، ووفقا لمتطلبات سوق العمل تعتبر:

أ- مسح القوى العاملة هي المصدر الرئيسي لإحصاءات العمل والتي تجمع بياناتها من الأسر المعيشية المختارة بالعينة الممثلة للمجتمع. وتتضمن بيانات تفصيلية عن السكان النشيطين اقتصاديا (مشتغلين ومتعطلين) وخصائصهم

المختلفة , وأيضاً تحتوى على بيانات عن السكان الغير نشيطين اقتصادياً لأسباب عديدة منها (كبر السن والتقاعد-المتفرغات لأعمال المنزل- التفرغ للدراسة.....الخ).

ب- السجلات الإدارية تعتبر المصدر الاساسى لجمع بيانات إحصاءات إصابات العمل, الإحصاء الصناعى, إحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل, إحصاء العاملين الحكومة والقطاع العام/الأعمال العام وإحصاءات الهجرة.....الخ. وتنوه الى ان نظام السجلات الادارية لا يكون كاملاً بصفة خاصة فى الدول النامية وذلك لعدم توفر الوعى الاحصائى والموارد البشرية المؤهله وكذلك الموارد المالية.

2-تحسين أدوات جمع ومعالجة المعلومات الإحصائية بما يتوافق مع متطلبات سوق

العمل:

يجب الحرص على مراعاة القواعد التي تحقق دقة البيانات فى جميع مدخلات العملية الإحصائية تطبيقاً لمبدأ الالتزام بالشفافية والدقة وهو احد أهم المبادئ الاساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة , وهي منظومة تشمل:

- إختيار عينة صحيحة وإطار مناسب.
- إعداد إستمارة هادفة بسيطة تواكب التطور التكنولوجي مثل استخدام الاجهزة الالكترونية (Hand Held) كلما أمكن ذلك.
- تدريب القائمين علي العمل الميداني علي كيفية الاستيفاء إما يدويا أو باستخدام الجهاز الكفي وكذا تزويدهم بالمفاهيم والتعاريف التي سيتم استخدامها فى المسح حتى يكون لديهم دراية كاملة بنوعية البيانات المطلوبة وكيفية التفاعل مع الأجهزة الالكترونية الحديثة.
- إعداد قواعد مراجعة دقيقة للإحصاءات فى جميع مراحل انتاجها.
- تطبيق برنامج مراقبة للجودة فى جميع المراحل.
- إتباع نظم إدخال / تحليل / حزم برامج حديثة.
- إستخدام وسائل نشر حديثة / متعددة / وفى متناول جميع المستخدمين.

3-دعم الاطر الفنية المستخدمة فى احصاءات العمل فى منظمة العمل العربية من خلال:

- أ- مراجعة منهجية إنتاج إحصاءات العمل على مستوى جميع البلدان العربية وتطوير تلك المنهجيات وتحقيق مبادئ الشفافية والمصدقية والدقة وتوقيتات النشر من حيث:
- توحيد التعاريف والمعايير الخاصة بإحصاءات العمل على مستوى جميع الدول العربية.
 - توحيد الأدلة والتصانيف المستخدمة مثل تصنيف النشاط الاقتصادي والمهنة.
 - توحيد فترة الإسناد الزمني.
 - توحيد توقيتات النشر.
- ب- ضرورة وجود منظومة عربية موحدة لمعلومات سوق العمل ذات معايير ومفاهيم موحدة، والاسراع بإنجاز الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل يمكن أن يساهم ايجابيا بتطوير الكتاب الإحصائي
- ج- تحديث إطار العمل الخاص بمشروعية جمع البيانات بصورة منتظمة بما يتمشى مع المبادئ العامة للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة.
- د- تفعيل المشاركة والتعاون بين جميع الأطراف وعلى جميع المستويات واستخدام مختلف الأساليب للوصول الى البيانات القابلة لإجراء المقارنات والتأكيد على ضرورة التعاون بين مختلف القطاعات المعنية بإنتاج إحصاءات العمل.
- هـ- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير العمل الإحصائي بما فيها عملية نشر الإحصاءات واستخدام قواعد البيانات.
- و- رفع كفاءة العاملين في مجال إحصاءات العمل عن طريق زيادة امكاناتهم المعلوماتية وزيادة مهاراتهم.
- ز- عقد ورش عمل وبرامج تدريبية واجتماعات دورية لرفع الوعي بأهمية إحصاءات العمل لدى جميع المعنيين بإحصاءات العمل سواء منتجي أو مستخدمي هذه الإحصاءات للوقوف على أحدث الأساليب الدولية لقياس مؤشرات سوق العمل.
- ح- الاستفادة من تجربة المشروع الاورومتوسطي ميدستات (MEDSTAT) لدعم القدرات الإحصائية في الاجهزة الإحصائية لتحسين الإحصاءات الرسمية في دول جنوب المتوسط (مصر- الاردن- فلسطين- سوريا- لبنان- تونس- الجزائر- المغرب) من خلال تقديم الدعم التقني والمادى وتوفير ادوات العمل الإحصائي من اجهزة الحاسبات الشخصية وعقد ورش عمل وبرامج تدريبية وزيارات دراسية للكوادر البشرية في الأجهزة الإحصائية وغيرها من الوزارات المعنية بالإحصاءات الرسمية والإطلاع على خبرات الدول الاوروبية لإنتاج الإحصاءات الرسمية.
- ط- نشر الوعي الإحصائي وذلك باستخدام كافة وسائل الأعلام.

ى- إعداد خطة تنفيذية تضمن استمرارية التطوير.

ك- الاستفادة من مبادرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا (الاسكوا) بالتعاون مع منظمة العمل العربية لإعداد مشروع لتدعيم قدرات دول المنطقة فى إنتاج ونشر إحصاءات العمالة والذى يهدف لما يلى:

- تحسين القدرات الإحصائية للدول العربية فى إنتاج ونشر إحصاءات العمالة.

- تعزيز التعاون الاقليمي الدولي فى المجالات المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

- تدعيم وتحديث قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية فى مجال إنتاج ونشر إحصاءات عالية الجودة عن العمالة والبطالة طبقا للنوع، الفئة العمرية، النشاط الاقتصادي، والمناطق الجغرافية.